



IRAQI
Academic Scientific Journals



العراقية
المجلات الاكاديمية العلمية

Journal of historical & cultural studies

Print - ISSN: ٢٠٢٣١١١٦ & Online - ISSN: ٨٨١٩٢٦٦٣

Journal Homepage:

<https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/٣٩٦>

مجلة الدراسات
التاريخية والحضارية

السياسة البريطانية تجاه الخليج العربي خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥): دراسة في الأهداف والممارسات

اسم الباحث/ة (١): م.م. إسماعيل خليل إبراهيم

الدرجة العلمية: ماجستير

التخصص العلمي: تاريخ

مكان العمل: جامعة تكريت – كلية القانون

ملخص البحث عربي:

يُعد الخليج من أهم المنافذ المائية التي تتميز بها منطقة الشرق الأوسط وهو يقع في جنوب غرب القارة الآسيوية وفي الجنوب الشرقي من شبه جزيرة العرب يحده من الشرق الساحل الإيراني ومن الغرب شبه جزيرة العرب حتى مضيق هرمز حيث يتصل بخليج عمان جنوباً أما من الشمال فيحده جنوب العراق وهو بهذا الموقع يعتبر قلب العالم الإسلامي، دخلت بريطانيا إلى الخليج العربي وهيمنت عليه وزادت من نفوذها عام ١٨٢٠، كما أنها واجهت تحديات عديدة ومن التحديات التي واجهتها بريطانيا كقوى عظمى في المنطقة غير القوى الأوربية هو النشاط البحري الذي كان يقوده القواسم ضد السفن الأوربية، عملت بريطانيا على مواجهة وتحطيم القوات العربية التي رفضت الرضوخ لها لا سيما رأس الخيمة والبحرين ومسقط وعمان تحت غطاء مزعوم بالقضاء على القرصنة البحرية وتجارة الأسلحة والحفاظ على الأمن الذي تسترت به بريطانيا وتخفي نفسها وراءه، كما وقعت بريطانيا اتفاقية مع الدولة العثمانية في ٢٩ أيلول عام ١٩١٣ بموجبها تقاسمت الدولتان شبه جزيرة العرب، ووفق بنود الاتفاقية أصبحت المناطق التي استولى عليها ابن سعود خاضعة لنفوذ العثماني، وفي عام ١٩٢٦ أشار المقيم البريطاني إلى اطماع ابن سعود في أراضي ابو ظبي، وانها أولى الخطوات لتمكنه من الوصول الى ساحل الخليج، وجاء في تقرير المقيم بضرورة تذكيره بالتزاماته تجاه بريطانيا، والتصدي بقوة لأي محاولة لتهديد امارات الخليج العربي، دخلت بريطانيا الى الحرب العالمية الثانية بجانب حلفائها كما أنها عملت على حظر تصدير البترول إلى الدول، وقلة صادرات الغذاء الى الخليج العربي وسبب ارتفاع الاسعار ووفيات بين مواطنين الخليج العربي.

الكلمات المفتاحية: السياسة البريطانية، الخليج العربي، الحرب العالمية الثانية

British policy towards the Persian Gulf during World War II (١٩٣٩ - ١٩٤٥): a study in goals and practices

The Gulf is one of the most important water outlets characteristic of the Middle East. it is located in the southwest of the Asian continent and in the southeast of the Arabian Peninsula. it is bordered from the East by the Iranian coast and from the West by the Arabian Peninsula to the Strait of Hormuz, where it connects to the Gulf of Oman to the south or from the north in southern Iraq. this location is considered the heart of the Islamic world. Britain entered the Arabian Gulf and dominated it and increased its influence in ١٨٢٠. it also faced many challenges. one of the challenges that Britain faced as a great power in the region other than the European powers is the maritime activity led by Al-Qasim against European ships, Britain worked to confront and destroy the Arab forces Britain also signed an agreement with the Ottoman Empire on September ٢٩, ١٩١٣, according to which the two countries shared the Arabian Peninsula, and according to the terms of the agreement, the areas captured by Ibn Saud became subject to Ottoman influence, and in ١٩٢٦ the British resident pointed to Ibn Saud's ambitions in the territory of Abu Dhabi, and it is the first steps to enable him to arriving at the Gulf Coast, the resident's report stated the need to remind him of his obligations to Britain, and strongly counter any attempt to threaten the UAE The Arabian Gulf, Britain entered the Second World War on the side of its allies and worked to ban the export of oil to the countries, and the lack of food exports to the Arabian Gulf and the cause of high prices and deaths among the citizens of the Arabian Gulf.

Keywords: British politics, the Persian Gulf, World War II

Received: الاستلام

Accepted: القبول

Available Online: December / ٢٠٢٥ كانون الاول المباشر- النشر المباشر

المقدمة:

إنّ تاريخ العلاقات بين بريطانيا ودول الخليج العربي شهد مرحلة هامة تتمثل في موضوع الاستعمار البريطاني في المنطقة والردود المحلية عليه. بريطانيا سعت إلى تعزيز سيطرتها السياسية والاقتصادية على منطقة الخليج العربي من خلال إبرام معاهدات واتفاقيات مع الحكومات المحلية، إلا أن هذه السياسة الاستعمارية واجهت مقاومة شديدة من قبل الشعوب والحكومات في المنطقة.

تمثلت هذه المقاومة المحلية في رفض التبعية للسياسات البريطانية وعدم الرضوخ للشروط والامتيازات التي فرضتها بريطانيا. فقد ظهرت حركات وثورات شعبية ضد الوجود البريطاني في الخليج العربي، مما أدى إلى تصاعد التوترات والصراعات بين الطرفين. هذا الصراع أثر بشكل كبير على طبيعة العلاقات البريطانية مع دول المنطقة في تلك الفترة.

من جهة أخرى، لعبت المقاومة المحلية دورًا هامًا في إرغام بريطانيا على إعادة النظر في بعض سياساتها الاستعمارية والتفاوض مع الجهات المحلية لتحقيق توازن أكبر في المصالح والنفوذ. هذا التفاعل بين الاستعمار البريطاني والمقاومة المحلية شكل جزءًا مهمًا من تاريخ العلاقات بين بريطانيا ودول الخليج العربي آنذاك.

كما سيطرت بريطانيا على الخليج العربي بشكل كبير وحظرت حركة الملاحة خلال الحرب العالمية الثانية كانت تهدف للحد من الهجمات على مصالحها ومنعت تصدير المواد بين البلدان، مما سبب نقص حاد في المواد الغذائية وعدد من الوفيات بين سكان الخليج.

الهدف من البحث هو بيان سياسة بريطانيا على الخليج العربي قبل الحرب العالمية الثانية وخلالها وكيف سيطرت على الموانئ البحرية وعلى تصدير البترول في فترة الحرب كما منعت تصدير المواد الغذائية.

منهجية البحث:

اتبعت في هذا البحث منهجية التحليل التاريخي من خلال تتبع السياسة البريطانية في الخليج العربي خلال الحرب العالمية الثانية، وتحليل الاجراءات والممارسات التي اتبعتها بريطانيا لتحقيق أهدافها في الخليج العربي.

إشكالية البحث:

من التساؤلات الرئيسية في هذا البحث:

- ماهي طبيعة الأهداف السياسية والاقتصادية التي وضعتها بريطانيا وسعت إليها لتحقيقها في

منطقة الخليج العربي خلال الحرب العالمية الثانية؟

- كيف أثر الموقع الجغرافي للخليج العربي على أطماع بريطانيا وبعض الدول الأوربية

الكبرى؟

- ابرز السياسات التي انتهجتها بريطانيا للسيطرة على الموانئ والبحر وحركة السفن خلال

الحرب العالمية الثانية؟

المبحث الأول: الأهمية الجغرافية للخليج العربي

إن الموقع الجغرافي للخليج العربي عند ملتقى الطرق التجارية البرية والبحرية التي تصل القارات القديمة الثلاث (آسيا وأفريقيا وأوروبا) جعل له أهمية كبيرة خصوصا عند الدول الغربية الكبرى. وكان الخليج واسطة لنقل الحضارات بين البلدان الواقعة على سراحه ولقد شهدت هذه المنطقة أقدم الحضارات العالمية كالتى كانت في وادي الرافدين ، وكان الخليج ولم يزل ملتقى التجارات القادمة من جنوب آسيا وجنوبها الشرقي أو من شرق أفريقيا أو من البحر المتوسط ولذلك شهد الخليج خلال العصور المختلفة نشاطاً تجارياً عظيماً حيث كان الخليج يمثل المدرسة التي تخرجوا

منها كأشجع بحارة وأخلص تجار وأمهر غواصين وقد مارسوا وسيطروا على تجارة اللؤلؤ والحريز والتوابل لفترة طويلة من الزمن (الفيل، ١٩٨٠، ص٣٣).

كما يُعد الخليج من أهم المنافذ المائية التي تتميز بها منطقة الشرق الأوسط وهو يقع في جنوب غرب القارة الآسيوية وفي الجنوب الشرقي من شبه جزيرة العرب يحده من الشرق الساحل الإيراني ومن الغرب شبه جزيرة العرب حتى مضيق هرمز حيث يتصل بخليج عمان جنوباً أما من الشمال فيحده جنوب العراق وهو بهذا الموقع يعتبر قلب العالم الإسلامي ؛ والخليج العربي يقع في الإقليم المداري وشبه المداري الجاف ، لذا فإن درجة الحرارة فيه تتميز بارتفاع شديد خلال أشهر الصيف أما شتاء المنطقة يتسم بالدفء والطقس المتقلب أما الأمطار في الخليج فهي قليلة نسبياً وتسقط شتاء إن كل هذه العوامل لعبت دوراً كبيراً في تشكيل الظروف السياسية فيما بعد. (الجنائني، ١٩٧٢، ص٤٣).

وقد أعطى لسكان الخليج منذ القدم فرصة للقيام بدور الوساطة التجارية بين عالم المحيط الهندي وعالم البحر المتوسط ما وراءه وقد مارس سكان الخليج الملاحة وأتقنوا عملها حتى أصبحوا الصلة بين الشرق والغرب (طعمه، ١٩٧١، ص٧).

ولقد كانت القوى البحرية الأوربية الجديدة التي ظهرت في القرن الخامس عشر والتي عرفت الشيء الكثير عن آسيا واثرائها حيث دارت حول رأس الرجاء الصالح وطرقت باب المحيط الهندي والخليج العربي طرقاتاً عنيفاً ، فسلبت من العرب رزقهم الشريف وتجارتهم المحببة فهبوا يدافعون عن منطقتهم وعن تجارتهم ، لهذا فقد قدمت هذه القوى وهي البرتغال ثم هولندا وبريطانيا وفرنسا والمانيا.... الخ وكانت هذه القوى تأتي لتلعب دورها على مسرح الخليج ثم أخيراً تضطر إلى الانسحاب تحت ضغط القوى العربية المحلية أو ليقوى الأجنبية الداخلية لتفسح المجال أمام قوة أخرى وهكذا بدأت لعبة الخليج بين هذه القوى المتصارعة وكان الخليج العربي في كل هذه الحقب مسرحاً لصراع دولي لعبت

السياسة والاقتصاد الدور الرئيسي فيه ولعب فيه السلاح الدور الثانوي، من أجل السيطرة على الخليج العربي (١٩٨٠، ص١٣-١٤).

المبحث الثاني: الخلفية التاريخية والتحول الاستراتيجي قبل ١٩٣٩

إنّ بداية دخول بريطانيا في منطقة الخليج العربي كان في القرن السابع عشر، وزادت من نفوذها في المنطقة بشكل كبير عام ١٨٢٠، حيث ركزت سياستها على نقطتين أساسيتين هما: أولهما الحفاظ على مصالح بريطانيا الاقتصادية والاستراتيجية. ثانيهما محاولة الأشراف على أمن واستقرار المنطقة. كما أدركت بريطانيا إن تحقيق هاتين الغايتين لا يمكن إن يتم إلا بتوسيع نشاطها ونفوها التجاري في لمنطقة عن طريق دعم وتشجيع نشاطات الشركة الهندية (النجار، ١٩٨٧، ص١٠)، ومنع الشركات التجارية الأخرى من التغلغل والاستيلاء على أسواق المنطقة، لا سيما العراق وبلاد فارس وعمان ومسقط من جهة والوقوف ومنع القوى الأخرى من منافستها على منطقة الخليج العربي من جهة ثانية (عبد الرحمن، ١٩٨١، ص١١٩).

أصبحت بريطانيا القوى العظمى الوحيدة في منطقة الخليج العربي بعد مواجهتها لصراعها المرير والمنافسة الحادة مع القوتين الأوربيتين هما كل من فرنسا وهولندا، فبعد إن وضعت حرب السنوات السبع أوزارها تنازلت فرنسا عن مستعمراتها في الهند لصالح شركة الهند الشرقية بموجب معاهدة باريس عام ١٧٦٣ (عبدالله، ١٩٧٨، ص١٠١).

ومن التحديات التي واجهتها بريطانيا كقوى عظمى في المنطقة غير القوى الأوربية هو النشاط البحري الذي كان يقوده القواسم (العابد، ١٩٧٦) ضد السفن الأوربية، مما دفع بريطانيا للقيام بعدة حملات بحرية للقضاء على نشاطهم كان أهمها حملة ١٧٩١، وحملة ١٨١٩ وما تبعها من توقيع معاهدة ١٨ كانون الثاني عام ١٨٢٠ التي أعطت بريطانيا الحق لنفسها في الحكم في النزاعات البحرية وتقوية نفوذها في منطقة الخليج العربي (الحلو، ٢٠٠١، ص١).

كان الهدف السياسي لتلك الاتفاقية بالنسبة لبريطانيا هو تجزئة المنطقة وتأمين مصالحها ورعاياها في الخليج العربي، وإدامة السلم البحري عن طريق تفتيش السفن الداخلة الى المنطقة وغيرها من الإجراءات التي كانت تصب في الهيمنة البريطانية واستمرارها في المنطقة (التكريتي، ٢٠٠١، ص٣).

وفي مطلع القرن العشرين عززت بريطانيا من نفوذها في الخليج العربي والسيطرة عليه، ففي عام ١٩٠٢ وقع الشيوخ اتفاقيات عدة لمنح دخول السلاح إلى اماراتهم، وهي خطوة بالغة الأهمية اتخذتها بريطانيا لمنع تزايد تلك التجارة في المنطقة (الجاسم، ١٩٨٢، ص٣٧). كما عملت بريطانيا على مواجهة وتحطيم القوات العربية التي رفضت الرضوخ لها لا سيما رأس الخيمة والبحرين ومسقط وعمان تحت غطاء مزعوم بالقضاء على القرصنة البحرية وتجارة الأسلحة والحفاظ على الأمن الذي تسترت به بريطانيا وتخفي نفسها وراءه (السعدون، ٢٠٠٢، ص٩٨).

وقعت بريطانيا اتفاقية مع الدولة العثمانية في ٢٩ أيلول عام ١٩١٣ بموجبها تقاسمت الدولتان شبه جزيرة العرب، ووفق بنود الاتفاقية اصبحت المناطق التي استولى عليها ابن سعود خاضعة لنفوذ العثماني، وهذا الموقف اخرج الحكومة البريطانية، عندما اندلعت الحرب العالمية الاولى تغير الموقف لصالح البريطانيين لدخول العثمانيين الحرب بجانب دول الوسط وأعلن الجهاد في المنطقة العربية ضد البريطانيين، لكن ابن سعود ظل محايداً بين الطرفين ولم يتدخل (الخرش، ١٩٨١، ص٣٧-٣٨). وفي ١٥ أيلول عام ١٩١٥ توجه عبد العزيز آل سعود إلى (دارين) حيث ألتقى بالسير برسي كوكس الذي تم تعيينه مقيماً في بوشهر، ووقع اتفاقية في ٢٦ ايلول عام ١٩١٥ وتم التصديق على الاتفاقية في ١٦ تموز عام ١٩١٦، وهكذا دخلت هذه المنطقة ضمن إطار المعاهدات والاتفاقيات التي أبرمتها بريطانيا مع امارات الخليج العربي (لوريمر، د. ت، ص٧١٧).

وقبل ان تنتهي الحرب العالمية الأولى أصبحت بريطانيا القوى العظمى والوحيدة في منطقة الخليج العربي التي لم يكن ينافسها أحد فيها، ومع هزيمة وانتهاء الدول الاوربية الكبرى في الحرب العالمية الأولى منح الفرصة الكبيرة للبريطانيين لبسط هيمنتها على الخليج العربي (قاسم، ١٩٧٢، ص٣٨).

وفي عام ١٩٢٦ اشار المقيم البريطاني إلى اطماع ابن سعود في أراضي ابو ظبي، وانها أولى الخطوات لتمكنه من الوصول الى ساحل الخليج، وجاء في تقرير المقيم بضرورة تذكيره بالتزاماته تجاه بريطانيا، والتصدي بقوة لأي محاولة لتهديد امارات الخليج العربي كما شجع شيوخ الامارات مقاومة أي ضغط تقوم به السعودية ضدهم. وفي عام ١٩٢٧ عقدت بريطانية معاهدة في (جدة) لتثبيت أحقيتها في الهيمنة على الامارات العربية؛ وفي عام ١٩٣٥ صرحت بريطانيا بأن الساحل العماني الشمالي أصبح مستعمرة لها، وأعلنت مرة أخرى بأنها لا تسمح لأي دولة أخرى أن تتدخل في شؤونها، وإذا كان لأي قوة أخرى دعاوي أو مشاكل معهم فنحن من سيتولاها (ابراهيم، ١٩٧٨، ص٢٩١-٢٩٢).

المبحث الثالث: الاهداف البريطانية خلال الحرب

١. جهود الحكومة البريطانية للدفاع عن هيمنتها في الخليج وحماية مكانتها كقوة إمبريالية مهيمنة في المنطقة:

رداً على إعلان الحرب في سبتمبر/ أيلول ١٩٣٩، أصدرت الحكومة البريطانية أمراً طارئاً لمجلس الخليج، والذي مكن الإداريين البريطانيين من فرض القوانين والتشريعات على طول الساحل العربي للخليج حسب الحاجة. (هوبز، ٢٠١٨)

ساهم تعيين ضابط دفاع في البحرين، ونشر قوة شرطة خاصة وقوة دفاع، بالإضافة إلى التجنيد للخدمة الوطنية، في سد الفجوة بين السيطرة السياسية والعسكرية. وأُخذت تدابير دفاعية إضافية لحماية الجزر من الهجمات الجوية. تلت ذلك إجراءات أكثر صرامة للحفاظ على السيطرة البريطانية

في الخليج. في مايو/أيار ١٩٤١، وخوفاً من نفوذ دول المحور في البلاد، غزت القوات البريطانية العراق وأعدت احتلاله، وأعدت حليفهم عبد الإله إلى السلطة. في أغسطس/آب من العام نفسه، غزت القوات البريطانية والسوفيتية إيران المحايدة، مما أجبر الشاه رضا شاه بهلوي على التنازل عن العرش، وضمن حقول النفط الإيرانية للحلفاء. (هوبز، ٢٠١٨)

٢. الدعاية والرأي العام والمشاعر المعادية لبريطانيا:

دارت حرب الدعاية في الخليج العربي بشكل رئيسي عبر موجات الأثير، حيث بثت الإذاعات البريطانية والإيطالية والألمانية رسائل دعائية باللغة العربية. راقب المسؤولون البريطانيون عن كثب الدعاية وتخريب البريد، مع متابعة الرأي العام المحلي في البحرين. كما خضع الأفراد المشتبه بهم أو الذين يُحتمل أن يحملوا مشاعر معادية لبريطانيا للمراقبة.

٣. قيود الشحن ونقص الغذاء في الخليج:

أدت القيود المفروضة على الشحن إلى نقص حاد في السلع الأساسية كالشاي والقهوة والأرز والحبوب في منطقة الخليج. وفُرضت ضوابط على التهريب، وحُصص، ورخص تصدير، وتقنين، وضبط الأسعار، في محاولة لمنع التهريب والاستغلال في السوق السوداء.

٤. أهمية إنتاج البترول في البحرين ومخاطره:

أدت المخاوف من أعمال التخريب والغارات الجوية على منشآت النفط البحرينية إلى اتخاذ برنامج شامل من التدابير الدفاعية لحماية إنتاج النفط في البحرين. وشمل ذلك اقتراح تدمير آبار النفط ومنشآت التكرير في حال وقوعها في أيدي العدو. مع استمرار الحرب، ومع فقدان الممتلكات النفطية في بورما البريطانية، ازدادت أهمية نفط البحرين. وشهد الإنتاج والصادرات نمواً سريعاً لدعم المجهود الحربي

٥. تزايد الوجود الأمريكي في المنطقة على حساب بريطانيا:

شهدت المراحل الأخيرة من الحرب تزايداً في الوجود الأمريكي في البحرين والشارقة والمملكة العربية السعودية. وتم الاتفاق على سياسات أنجلو-أمريكية جديدة للمنطقة، وزادت صادرات النفط الأمريكية، وعزز الجيش الأمريكي قواعده في المنطقة. (هوبز، ٢٠١٨)

المبحث الرابع: الإجراءات البريطانية خلال الحرب العالمية الثانية في الخليج العربي:

في عام ١٩٤٠ فرضت بريطانيا حظر تصدير على شركات البترول في الخليج العربي ومنع نقل أي مواد بترولية خارج شبه الجزيرة العربية، وخاصة إلى شرق أفريقيا واليابان، واستمر الأمر بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٧ وبناءً على هذا الحظر لم تصدر أي تصاريح لنقل البترول إلا للمستعمرات البريطانية خاصة إلى مصر والسودان استعداداً لحملة شرق أفريقيا (London, ١٩٤١, p.٥٢-٥١)، أو لدول الحلفاء في الحرب فرنسا وأمريكا، كانت بريطانيا تسيّر السفن الناقلة للنفط الخاصة بها وبحلفائها بأوامر في غاية السرية التامة حتى لا تتعرض للاعتداء من دول المحور، حتى وصل الأمر إلى ضرورة الحصول على تصريح لتصدير البترول من البحرين والسعودية لخشية بريطانيا من تهريب هذه المواد عبر البحر الأحمر إلى إريتريا والسواحل الإيطالية، وما حدث في عام ١٩٤١ مع شركة الإخاء الجاجيري للبنزين الذين طلبوا السماح لهم بتصدير البترول للسعودية ورفضت السلطات البريطانية السماح لهم بذلك (Manama, ١٩٤١, p.١٠).

كما تم إيقاف شركات التنقيب، شركة تطوير البترول لغرب الجزيرة العربية المحدودة (Petroleum Development Western Arabia Ltd) والتي حصلت على امتيازات للتنقيب عن البترول غرب المملكة العربية السعودية خاصة منطقة البحر الأحمر ساحله وجزره تم إيقاف عملها بسبب حالة الحرب التي يمر بها العالم، وكانت الشركة قد حصلت على امتياز لمدة (٦٠ عاماً) للتنقيب على امتداد (١٠٠ كيلو متر) في السواحل السعودية، وداخل البحر الأحمر وجزره، وكانت هذه الشركة تعمل قبل قيام الحرب العالمية الثانية وتوقفت بطلب من قبل بريطانيا في ٣١ مارس ١٩٤١ لحي انتهاء الحرب،

وتعرضت معظم الشركات العاملة في مجال التنقيب عن البترول للأمر نفسه فترة الحرب، مما أثر على إنتاج النفط واقتصاد هذه الشركات في نفس الوقت (غوري، ١٩٤١، ص ١٤٤-١٤٦).

كان هناك تخوفات كبيرة لدى الساسة والعسكريين البريطانيين من الدعايات الألمانية والإيطالية التي لاقت قبولاً كبيراً لدى الشعوب العربية في منطقة الخليج العربي ككل، على الرغم من ثقة الحكومة البريطانية من بقاء الملك عبد العزيز آل سعود على الحياد في هذه الحرب، كما إن الوجود الإيطالي في اليمن وسلطنة عمان، يشكل خطراً على بريطانيا في جنوب شرق الجزيرة العربية، وأرجعت التقارير البريطانية هذا العداء من الشعوب العربية والإسلامية لسبب رئيسي هو سياسة الاحتلال الإنجليزي تجاه فلسطين، وانحيازه للصهاينة ومخططاتهم في القدس ومساعدته لهم، واعتقاد الشعوب بأن انحيازهم لدول المحور هو المخلص لهم من السيطرة والهيمنة البريطانية على المنطقة، ودعت السلطات البريطانية إلى ضرورة تأمين السعودية، خاصة مناطق إنتاج ومصافي البترول بمضادات للطائرات، وتأمين القوات البريطانية التي ستنتشر في الجزيرة العربية من الاعتداء عليها، كما طالبوا بمراقبة تحركات الأجانب داخل الجزيرة العربية، وقطع كل العلاقات الإيطالية بدول الخليج العربي وعلى رأسها المملكة العربية السعودية (تنمية النفط، ١٩٤١، ص ١٢٠-١٢٢).

راقبت بريطانيا تحركات ناقلات النفط في السعودية، فَتَحَرَّتْ عن حمولة بنزين وقود للطائرات حوالي ٨٠٠٠٠ جالون وصل إلى مدينة الظهران جنوب المملكة العربية السعودية إحدى محافظات منطقة عسير، فأرسلت استعلامات رسمية عن الهدف من الحمولة، وهل بالفعل تسلمتها شركة جدة العربية السعودية؟ (السيد وو، ١٩٤٠، ص ٣). وتعد شركة كاليفورنيا العربية ستاندرد أويل (Arabian California Standard Oil) هي من أهم شركات البترول العاملة في السعودية، وأكبر مورد لمتطلبات المملكة من مصافي البترول في الخليج وبالتالي تعرضت لاستجابات كثيرة جداً من قبل

السلطات البريطانية في البحرين عن عملها في المنطقة، وكل ذلك من قبيل الاحتياطات لعدم تهريب المواد البترولية للبحر الأحمر وشرق أفريقيا (الخليج الفارسي، ١٩٤٠، ص٥).

كما ناقشت حكومة الهند البريطانية مع الحاكم البريطاني في البحرين والكويت عن أفضل السبل لمنع تهريب البترول من الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية بواسطة السفن المحايدة أو المراكب الشراعية الأهلية ومراكب الصيد إلى القوات الإيطالية ودول المحور في شرق أفريقيا، واتفقوا على إجراءات عدة أهمها : إلزام الشركات البترولية بتقديم تقارير عن إنتاجها، وكيفية تصديره، والجهات التي تصدر لها، وشركات الشحن التي تتعامل معها، كما طالبوا بتفتيش السفن التي تعبر الخليج العربي، وشرق أفريقيا، للتأكد من خلوها من شحنات بترولية ولم يقتصر الأمر على المواد البترولية، بل كانت بريطانيا ترغب في منع أي تعامل تجاري إستيراد أو تصدير مع السواحل الإيطالية في شرق أفريقيا والبحر الأحمر على المستوى الرسمي والمؤسسات أو الأفراد، وبدأت شركات البترول ترسل تقارير دورية عن نشاطاتها وجداول عملها ، والجهات التي تصدر لها المواد البترولية، وأول هذه الشركات كانت شركة بترول البحرين المحدودة التي أرسلت على الفور إلى الوكيل السياسي البريطاني في البحرين جدول نشاطها لشهرين من تاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٤٠ (The Bahrein Petroleum Company, ١٩٤٠, p.١٢).

المبحث الخامس: نتائج الإجراءات البريطانية على الخليج العربي:

نتيجة الحظر الذي فرضته بريطانيا على حركة الملاحة والتصدير أثرت على حركة التجارة الدولية خلال الحرب العالمية الثانية بشكل كبير، وصل الأمر إلى انقطاعها ومنع الحركة الملاحية وتضييق الخناق على السفن الأهلية الصغيرة، هذا ما أثر بشكل كبير جداً على مستوى التبادل التجاري. وأكدت ذلك التقارير التي عرضت مقارنات بين حجم ما كان يتداول بين الطرفين قبل وأثناء فترة الحرب العالمية الثانية، وكانت أغلب السلع والمواد المتداولة من أفريقيا إلى الخليج العربي وشبه الجزيرة

العربية في الغالب هي: (الدخان وأعشاب المنجروف، وزيت السمسم، وزيت جوز الهند، والعسل والمسلي والقهوة، والسكر، والشاي). أما ما يصدر من الخليج العربي لشرق أفريقيا فهو: (التمور، والمواد البترولية بأنواعها، والعمور) (البحراني، ١٩٤٤، ص ٥-٦). وعلى الرغم من أن بعض هذه السلع لا تدخل في قوائم الحظر التي فرضتها بريطانيا إلا أنها كانت ترفض دائما أي طلب من قبل التجار لاستيراد وتصدير هذه السلع من الخليج العربي إلى شرق أفريقيا والعكس، بداعي خشيتها من نقص المخزون المحلي واستمر ذلك حتى نهاية الحرب العالمية الثانية (١٩٤٤، ص ٥-٦).

كان نتيجة التأثير على حركة الملاحة وتبادل سلع الأسواق المحلية تأثير سلبي، كما تعرضت المنتجات الزائدة للتلف، وبالتالي وجود عجز في كل المنتجات التي كانت تأتي من الخارج، وهذا ما ذكره تقرير عن أوضاع الغذاء في الجزيرة العربية عام ١٩٤٥م، أعده (ديكسون Dickson) الوكيل السياسي البريطاني في الكويت لصالح قسم الأغذية بمركز الشرق الأوسط للتموين بالقاهرة، ملخصه أنه يوجد بين القبائل في الجزيرة العربية حالات جوع جزئية ويوجد نقص ملحوظ في الأغذية ومن المحتمل أن يزداد سوءاً، كما حدث في المجاعة التي انتشرت في خريف (١٩٤٢م) في المنطقة الشمالية، وعلى حدود الكويت التي تعرضت للجفاف، كما نفقت الأغنام والجمال بسبب الجوع، وكان يتم أكلها الدواب النافقة من قبل المواطنين الجائعين في كل مكان، وظهرت معدلات عالية في الوفيات بشكل غير عادي بين البدو في هذه المنطقة، خاصة بين النساء والأطفال، على الرغم من أنه يمكن القول بكل ثقة أنه لولا إجراءات الإغاثة التي اتخذها في تلك الفترة جلالة الملك عبد العزيز آل سعود الذي استخدم شاحنات الدولة دون قيود لنقل الأغذية إلى المناطق التي تعرضت لأقصى الأوضاع، لولا تلك الإجراءات لارتفع معدل الوفيات فيها بشكل كبير (السماري، ٢٠٠٩، ص ٢٣٥-٢٣٧).

كما شهد ارتفاع أسعار الغذاء عموماً في شبه الجزيرة العربية فالتمر الذي كان سعره (٣ ريالاً) أصبح سعره (٣٦ ريالاً)، كما ندر توفر المال لدى سكان البادية، وبالتالي ضعف الإبل وعدم قدرتها

على العمل والحركة كما بين التقرير أثناء عرضه للأسعار المبالغ فيها والمرتفعة للأغذية في تلك الفترة أن القمح والشعير غير متوفرين نهائياً في الأسواق وأسعار الأرز مرتفعة جداً، لا يتحمل المواطن شراءها، وتختلف الأسعار في المناطق الساحلية عن المناطق الداخلية في البادية اختلافاً كبيراً وتكاد السلع تكون غير موجودة على الإطلاق، كما أن الملك عبد العزيز آل سعود افتتح في مدينة الرياض أربعة مقرات مختلفة للضيافة التي تقدم الغذاء المطبوخ مجاناً (مضيفاً للأجانب والزوار، مضيفاً الرجال المدينة، مضيفاً لنساء المدينة، مضيفاً للبادية نساءً ورجالاً)، وكذلك خصص الملك عبد العزيز بنياناً على بعد (٢٠) ميلاً (شمال الرياض) كمخيم لفقراء البادية الذين فقدوا جمالهم وماشيتهم واتجهوا إلى الرياض لطلب المساعدة، وتضمن المخيم إنشاء ثلاثة مراكز لتقديم الطعام المطبوخ مجاناً وفق الآتي: مخيم للنساء البدويات، مخيم لكبار السن من رجال البادية، مخيم الشباب وأطفال البادية (٢٠٠٩، ص ٢٤٤ - ٢٤٩).

المبحث السادس: آثار الحرب العالمية الثانية على الخليج العربي:

عانت كل دول الخليج بما فيها السعودية من آثار الحرب، بل إن بعض العمليات الحربية مست بعض المدن الخليجية، فقد كانت سنوات الحرب العالمية الثانية أسوأ بكثير من السنوات التي سبقتها. بعد قيام الحرب العالمية الثانية في سبتمبر/ أيلول ١٩٣٩ ودخول بريطانيا وحلفائها الحرب ضد الألمان وحلفائهم، أنشأت بريطانيا قاعدة جوية لسلاح الجو الملكي في مطار الشارقة، وصار المطار يستخدم مديناً وعسكرياً، وفي عام ١٩٤٠ جاءت حامية عسكرية جوية مكونة من مجموعة من الطائرات والجنود الانجليز إلى الشارقة، وقامت القوات البريطانية ذات يوم بضرب غواصة إيطالية قرب جزيرة أبو موسى، كما قام الإيطاليون بغارة جوية على البحرين وبالتحديد قرب أنابيب النفط

فيها منطلقين من القاعدة الإيطالية في مصوع بالصومال (عبد الرحمن، ٢٠٠٨). إلا أن الأمور أصبحت أكثر خطورة في نهاية عام ١٩٤١ عندما دخلت اليابان الحرب، إذ اكتسح اليابانيون بسرعة مناطق زراعة الأرز في جنوب شرق آسيا التي كانت تزود منطقة الخليج بالكثير من المواد الغذائية، ونقلوا حرب الغواصات إلى المحيط الهندي، وغرقت سفن تحمل الأغذية بين الهند والخليج، ونتج عن ذلك نقص حاد في المواد الغذائية في منطقة الخليج، ووضعت الحكومتان البريطانية والأمريكية نظاماً للدعم الاقتصادي وتوزيع الغذاء تخفيفاً للضائقة التي أصابت كل دول الشرق الأوسط، وقدم البريطانيون مساعدات مالية نقدية من عام ١٩٤١ إلى عام ١٩٤٣ وكانت المخصصات الغذائية لمنطقة الخليج وبقية الدول العربية المستعمرة ترد تحت سلطة الحكومة في كل من الهند ومصر، إذ كانت وزارة الأغذية في حكومة الهند البريطانية تزود دول الخليج والمنطقة الشرقية من السعودية، في حين كان مركز إمدادات الشرق الأوسط في القاهرة يزود جدة وبلاد الشام والعراق وإيران، حيث سيطرت هاتان السلطان على صفقات السلع الرئيسية في الشرق الأوسط وجنوب آسيا، وقامت بتخصيص كميات معينة من القماش والحبوب والأرز والشاي والسكر، ونوع أو اثنين من أنواع الأغذية الأساسية لكل من الدول الواقعة تحت إدارتهما، وكانت هذه المؤن المدعومة من الحكومتين البريطانية والأمريكية تباع أو تعطى للحكومات في الشرق الأوسط (عبد الرحمن، ٢٠٠٨).

وبما أن منطقة الخليج كانت تحت حماية بريطانيا التي دخلت الحرب، فقد بدأت آثار الحرب تظهر تدريجياً مع مرور السنوات بسلسلة من الإجراءات التي تتغير باستمرار، ورغم ظروف الحرب، وانهيار التجارة، إلا إن البحارة الفقراء كانوا يعملون ويحاولون سد احتياجاتهم والاستفادة من تقلبات أسواق، فرغم سنوات الكساد، كانت الأسعار ترتفع أحياناً في طفرات تحدث بين حين وآخر، ويشير تقرير كتبه الوكيل السياسي في البحرين إلى أن موسم عام ١٩٤١ في الإمارات كان جيداً، كما كانت الأسعار جيدة مقارنة بعام ١٩٤٠ حيث ارتفعت ١٠٠% عند نهاية العام مما أعان السكان على

مواجهة الأسعار المرتفعة للمواد الغذائية، وان كان هذا الوضع استمر لفترة قصيرة (عبد الرحمن، ٢٠٠٨).

كما كانت السفن التجارية التي تبحر إلى الهند وشرق إفريقيا وإيران وغيرها توقفت عن العمل بسبب الحرب، وكان هذا عاملاً آخر لزيادة معاناة السكان بسبب تقلص الفرص أمامهم، وإذا كانت الإمارات رغم كل تلك الظروف مازالت تقاوم، إلا أن التقارير البريطانية تشير إلى أنه حدثت مجاعة في الجانب الإيراني من الخليج في نهاية ١٩٤١. وبسبب تدهور الأوضاع، وطول مدة الحروب ووجود حاجة لتوفير طرق آمنة لتوفير الأغذية اتخذت السلطة البريطانية سلسلة من الإجراءات قصد منها ضبط الحركة التجارية في ضوء مجريات الحرب وضرورتها وفي رسالة من الوكيل السياسي في البحرين بتاريخ ١٧/٩/١٩٤١ إلى مستشار حكومة البحرين، أشار إلى أن الحكومة البريطانية ترغب في أن تأتي الاحتياجات الغذائية وغيرها لمنطقة الخليج من الهند وبورما وسيلان، والهدف من ذلك هو أن مسؤولي الترحيل في وزارة الحرب تلقوا توجيهات بأن يتم فقط شحن البضائع الواردة في برنامج الاحتياجات الشهرية والتي تصنف على أنها واردات ضرورية، ولذلك فإن هذه السلع الضرورية هي التي ينبغي أن تدرج في برنامج الاحتياجات الشهري (عبد الرحمن، ٢٠٠٨).

كانت الحكومة البريطانية توزع المواد الغذائية بكميات محددة عبر قنوات الحكومات المحلية بالتعاون مع رؤساء الأحياء والمناطق المجاورة المعروفين، وكان السكر والشاي جزءاً من تلك الإمدادات لأن إيران بدورها كانت تعاني نقصاً شديداً في هاتين السلعتين، أما في البحرين وأبوظبي ودبي والموانئ الأخرى في الخليج، فقد كان الناس الذين يحصلون على تلك السلع والتي كانت توزع عليهم بأسعار زهيدة بموجب نظام الحصص، يبيعون الكميات التي تفيض عن حاجتهم إلى عملاء كانوا يشحنونها بحراً إلى السوق السوداء في إيران، وقد كافحت حكومة الهند البريطانية مثل هذه الممارسات وعملت على إحراق أو حجز الشحنات المهربة التي يتم ضبطها، وعندما كانت بعض السلع الأخرى غير

المقننة بحصص، تتوفر مؤقتاً في الهند أو في إيران، كانت تنشأ لها سوق سوداء في موانئ الإمارات (عبد الرحمن، ٢٠٠٨).

كما تشير التقارير البريطانية إلى اهتمام المسؤولين البريطانيين بالسوق السوداء التي نشأت بسبب وجود فائض عند بعض السكان وقيامهم بإعادة تصدير تلك السلع، وفي رسالة موجهة من الوكيل السياسي في البحرين للوكيل المحلي بالشارقة بتاريخ ١٩٤١/٩/٤ طلب الوكيل السياسي أن يشتمل التقرير الشهري الذي يرسله الوكيل المحلي بالشارقة إلى السلطة البريطانية بالبحرين على الاحتياجات المدنية على أرقام منفصلة عن السلع التي يعاد تصديرها إلى السعودية إن وجدت. ولكن الوكيل المحلي رد برسالة مؤرخة في ١٩٤١/٩/٧ بأن التجار لم يعودوا يطلبون بضائع بغرض إعادة تصديرها إلى السعودية، ولذلك لا يمكننا أن نحدد حجم هذه البضائع، فقد درج التجار السعوديون عادة على شراء احتياجاتهم من السوق المحلية وإرسالها إلى بلدهم (عبد الرحمن، ٢٠٠٨) ويبدو واضحاً من رد الوكيل أنه كان يرغب في إبعاد التهمة عن التجار حتى لا يقوم الانجليز بتقليل الكميات المخصصة للإمارات لمحاصرة التجار، وهنا يبرز سؤال مهم عن سبب اهتمام السلطة البريطانية في موضوع كهذا، فأبناء المنطقة الفقراء كانوا يعانون الأزمة الاقتصادية والبطالة إضافة إلى آثار الحرب، فماذا يضير لو استفاد البعض من بيع الفائض من الطعام لسد احتياجاته الأخرى؟ وماذا يضير أيضاً إذا أعيد تصدير الأطعمة للمناطق الأخرى كإيران والسعودية حيث يعاني الجميع من آثار الحرب؟ وهذه ليست تجارة في زمن السلم تحقق أرباحاً مجزية حتى لو كانت كذلك، فهي تسد حاجة مجتمعات أخرى تعاني وتحتاج للغذاء وغيره، ولكن الوكيل المحلي للسلطة البريطانية كان مضطراً لتنفيذ الأوامر للسلطة المسؤولة عنه، لذا تشير إحدى الوثائق إلى أنه أرسل بتاريخ ١٩٤٢/٥/١ رسالة إلى الوكيل السياسي في البحرين وهو الجهة المسؤولة عنه إدارياً يقول فيها: أرفق لكم طيه بياناً يوضح:

أ- السلع المطلوبة للاستهلاك المحلي في الإمارات .

ب-السلع المراد إعادة تصديرها إلى السعودية.

ومن هذه السلع هناك ست تصدر منها كميات قليلة للغاية إلى السعودية كل شهر بما لا يتجاوز الطن الواحد، ويضيف الوكيل المحلي الكميات التي تسلمنا أرقامها للاستهلاك المحلي في الإمارات المختلفة تتضمن الكميات التي يعاد تصديرها إلى إيران، وقد استندت البيانات إلى عدد سكان كل امارة، وعلى أرقام الواردات من الهند ودبي إلى الإمارات الأخرى، كما كتبت إلى حاكم أبوظبي لمدنا باحتياجاته، وأفادني بأن احتياجات أبوظبي الشهرية من المواد الغذائية من الهند تساوي (١٠٠٠ طن)، ولا تشمل هذه المواد السلع التي يراد إعادة تصديرها خارج أبوظبي، أما دبي فالاستهلاك الحقيقي لها هو (١٢٠٠ طن)، والكميات التي يراد إعادة تصديرها إلى قطر حوالي (٢٠٠ طن)، أما المواد المطلوب إعادة تصديرها إلى بقية إمارات الساحل فهي (٣٠٠ طن)، ومن الضروري تحديد كمية محددة لكل إمارة على حدة على أساس أن الأرقام التي ورد ذكرها تمثل الحد الأدنى المطلوب، ولا بد من لفت نظر الحكام إلى ضرورة مراقبة حركة إعادة التصدير حتى لا تتأثر مخزوناتهم (عبد الرحمن، ٢٠٠٨).

أرسل الوكيل المحلي بالشارقة رسالة بتاريخ ١٩٤٢/٥/٢١ للوكيل السياسي بالبحرين يقول فيها تنفيذاً لتوجيهاتكم، فقد قمت بتحذير حكام الشارقة ودبي وبقية إمارات الساحل من المصاعب التي يمكن أن يواجهها مواطنوهم إذا لم يحافظوا على مخزونهم من السلع الاستهلاكية، وقد قام حاكم دبي بمنع تصدير الأرز إلى جميع الموانئ باستثناء قطر وبقية الإمارات اعتباراً من أول ابريل/ نيسان ١٩٤٢ كما قام بعقد اجتماع مع التجار الإيرانيين الذين أفادوه بوجود كميات كبيرة من السكر في مخازنهم، وأن هناك كميات كبيرة في طريقها إلى دبي، واشتكى التجار من أن منع تصدير السكر إلى فارس سيؤدي إلى إفلاس عدد كبير منهم لأن الكميات التي بحوزتهم استوردت أصلاً لإعادة تصديرها إلى

بلاد فارس، ولتأكيد سياسته في منع التصدير فرض الشيخ سعيد بن مكتوم حاكم دبي ضريبة قدرها ١٠ روبيات على كل جوال سكر، و(٥ روبيات) على كل صندوق شاي، وهذه الضريبة لا تؤثر في نسبة أرباح التجار لأن الأسعار في فارس مجزية جداً، ثم خاطبت بقية الحكام لاتباع سياسة مماثلة، وقد استجاب حاكما الشارقة وعجمان لهذا الطلب إضافة إلى حاكم دبي، وأصدروا إعلانات بذلك (عبد الحمين، ٢٠٠٨).

الخاتمة:

١. ركزت سياستها على نقطتين أساسيتين هما: أولهما الحفاظ على مصالح بريطانيا الاقتصادية والاستراتيجية. ثانيهما محاولة الأشراف على أمن واستقرار المنطقة.
٢. أصبحت بريطانيا القوى العظمى الوحيدة في منطقة الخليج العربي بعد مواجهتها لصراعها المرير والمنافسة الحادة مع القوتين الأوربيتين هما كل من فرنسا وهولندا.
٣. عززت بريطانيا من نفوذها في الخليج العربي والسيطرة عليه، ففي عام ١٩٠٢ وقع الشيوخ اتفاقيات عدة لمنح دخول السلاح إلى إماراتهم، وهي خطوة بالغة الأهمية اتخذتها بريطانيا لمنع تزايد تلك التجارة في المنطقة.
٤. ومع هزيمة وانتهاء الدول الأوروبية الكبرى في الحرب العالمية الأولى منح الفرصة الكبيرة للبريطانيين لبسط هيمنتها على الخليج العربي.
٥. في عام ١٩٤٠ فرضت بريطانيا حظر تصدير على شركات البترول في الخليج العربي ومنع نقل أي مواد بترولية خارج شبه الجزيرة العربية، وخاصة إلى شرق أفريقيا واليابان.
٦. نتيجة الحظر الذي فرضته بريطانيا على حركة الملاحة والتصدير أثرت على حركة التجارة الدولية خلال الحرب العالمية الثانية بشكل كبير، وصل الأمر إلى انقطاعها ومنع الحركة الملاحية وتضييق الخناق على السفن الأهلية الصغيرة.

المصادر:

١. ابراهيم، عبد العزيز عبد الغني. بريطانيا وامارات الساحل العماني. دراسة في العلاقات التعاقدية. بغداد. ١٩٧٨.
٢. البحراني، محمد مكي البحراني. كينيا. إلى الوكيل السياسي. البحرين. مومباسا. ٢٨ يونيو ١٩٤٤.
٣. التكريتي، هاشم صالح. معاهدة ١٨٢٠. بحث غير منشور. بغداد. ٢٠٠١.
٤. تنمية النفط (غرب العربية). إلى البعثة السعودية ٣١ مارس ١٩٤١.
٥. الجاسم، نجاة عبد القادر. حظر تجارة الأسلحة في الكويت والخليج العربي ١٩٠٠-١٩٠٦. مجلة البيان. العدد (١٩٨). ايلول ١٩٨٢.
٦. الجنائني، اود محمد. من تاريخ الخليج العربي. دار بغداد للنشر. ١٩٧٢.
٧. الحلو، صادق ياسين. السياسة البريطانية اتجاه الشيخات من المعاهدة الدائمة الى المعاهدة المانعة. بحث غير منشور. بغداد. ٢٠٠١.
٨. الخترش، فتوح. الحرب الحجازية - النجدية ١٩٢٤ - ١٩٢٥. دراسات الخليج والجزيرة العربية. العدد (٢٦). السنة السابعة. نيسان ١٩٨١.
٩. الخليج الفارسي، قاعدة البحرية H.W. البحرين إلى الوكيل السياسي. الوكالة. البحرين. ٢٦ نوفمبر ١٩٤٠.
١٠. السعدون، حميد ناصر. بريطانيا والخليج العربي. البصرة. ٢٠٠٢.
١١. السماري، فهد بن عبد الله. ترجمة: إعداد الملك عبد العزيز ومعالجة الاوضاع الاقتصادية السيئة في وسط المملكة العربية السعودية وشمال شرقها خلال الحرب العالمية الثانية من خلال أحد التقارير البريطانية. مجلة دار الملك عبد العزيز. مج ٣٥. ع ٤. الرياض. ٢٠٠٩.
١٢. السيد وو. أوهليجر، كاليفورنيا العربية. شركة النفط ستاندرد أويل المحدودة. الظهران. بتاريخ ٨٤ نوفمبر ١٩٤٠.
١٣. طعمة، هادي. الخليج العربي في الاستراتيجية الاستعمارية والبريطانية. القاهرة. ١٩٧١.
١٤. العابد، صالح محمد. دور القواسم في الخليج العربي ١٧٤٧ - ١٨٢٠، بغداد. ١٩٧٦.

١٥. عبد الرحمن، عبد الله. دول الخليج تدفع ضريبة الحرب العالمية الثانية. ١٣ يونيو ٢٠٠٨. (تاريخ الدخول:

www.qdl.qa/en/british-empire-gulf-during-second-world-war :٢٠٢٥/٨/٣-٣:٠٠م). موقع صحيفة الخليج: www.qdl.qa/en/british-empire-gulf-during-second-world-war | صحيفة

الخليج.

١٦. عبد الرحمن، عبد الوهاب أحمد عبد الرحمن. أضواء على سياسة بريطانيا في الشرق الأوسط قبل الحرب

العالمية الثانية. من محاضرات الندوة الدبلوماسية الثامنة ١٩٨٠. دبي. ١٩٨١.

١٧. عبد الله، محمد المرسي. امارات الساحل وعمان والدولة السعودية الأولى (١٧٩٣ - ١٨١٨). القاهرة .

١٩٧٨.

١٨. غوري، دي إلى السيد. حجارون - الطائر جدة. ٢٠ نوفمبر ١٩٤١.

١٩. الفيل، د. محمد رشيد الفيل. الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي. منشورات دار السلاسل الكويتية . ١٩٨٠ .

٢٠. قاسم، جمال زكريا. دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٨٤٠ - ١٩١٤ . الكويت . ١٩٧٢ .

٢١. لوريمر، ج. ج. دليل الخليج القسم التاريخي . ترجمة مكتب أمير دولة قطر. الدوحة. د.ت. ج. ٢.

٢٢. النجار، مصطفى عبد القادر. شركة الهند الشرقية. ملامحها ومن أبرز سماتها في الخليج. "دراسات الخليج

والجزيرة العربية " (مجلة) . العدد (١٥) يوليو ١٩٧٨ .

٢٣. هوبز، مارك. الإمبراطورية البريطانية في الخليج خلال الحرب العالمية الثانية. مكتبة قطر الرقمية. ٢٠١٨.

[https://www.qdl.qa/en/british-empire-gulf-during-second-](https://www.qdl.qa/en/british-empire-gulf-during-second-world-war) :٢٠٢٥/٨/٢.م٢:٢٠

world-war

٢٤. The Bahrein Petroleum Company Limited To His Britannic Majesty's Political

Agent. Bahrein. ٢٦th November. ١٩٤٠.

٢٥. Manama Service Station Bapco Petroleum Products to His Britannic majesty's

.Political Agent, Bahrain . A . Gulf Manama ٢٩th March ١٩٤١

٢٦. London To Political Resident. Busgire the ٢٦th January ١٩٤١ .